

Distr.: General
26 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الصلة بين التشرد وأشكال الرق المعاصرة

تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، تومويا أوبوكاتا*

موجز

يقدم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 10/42، الذي قرّر فيه المجلس تجديد ولاية المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها. ويحدّد المقرر الخاص في هذا التقرير العوامل التي تجعل المشردين، بما في ذلك المشردون داخلياً وملتمسو اللجوء واللاجئون، عرضةً للاستغلال وأشكال الرق المعاصرة. كما يبيّن بعض المظاهر الرئيسية للرق التي يتعرض لها المشردون على نطاق العالم، ويسلط الضوء على الممارسات الجيدة وعلى التحديات المستمرة فيما يتعلق بمنع أشكال الرق المعاصرة التي يتعرض لها المشردون والتصدي لها. ويقدم المقرر الخاص توصيات إلى الدول، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، وأعضاء الأوساط الأكاديمية، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتوفير توجيهات ببناء بشأن الكيفية التي يمكن بها معالجة الحالة الراهنة.

* أُنق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.



أولاً- مقدمة

1- تصادف سنة 2021 الحالية الذكرى السنوية السبعين للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والذكرى السنوية الستين لاتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، والذكرى السنوية الثالثة والعشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشرّد الداخلي. ويرى المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، أن الوقت مناسب لإجراء تقييم لحالة المشردين، بما في ذلك اللاجئين وعديمو الجنسية والمشردون داخلياً، فيما يتعلق بأشكال الرق المعاصرة. كما أعلنت الجمعية العامة في قرارها 327/73 سنة 2021 سنةً دولية للقضاء على تشغيل الأطفال. ولذا، يتضمن هذا التقرير فرعاً عن أسوأ أشكال عمل الأطفال التي يعاني منها الأطفال المشردون⁽¹⁾.

2- وفي نهاية سنة 2020، بلغ عدد النازحين قسراً 82,4 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أي ما يقرب من 1 في المائة من سكان العالم⁽²⁾. ومن بين هؤلاء، كان هناك 26,4 مليون لاجئ، و48 مليون مشرد داخلياً، و4,1 ملايين ملتمس لجوء⁽³⁾. ويقدر أن يبلغ عدد الأطفال المشردين ما دون 18 عاماً ما مقداره 35 مليون شخص (42 في المائة). وعلاوة على ذلك، يبلغ عدد عديمي الجنسية 4,2 ملايين شخص⁽⁴⁾. وتشير الإحصاءات غير الرسمية إلى أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص عديمي الجنسية هم من المشردين⁽⁵⁾. ويشكل أفراد الروهينغيا من ميانمار أكبر جماعة من عديمي الجنسية في العالم، وقد نرح معظمهم إلى بنغلاديش وماليزيا، وكذلك إلى الهند وبلدان أخرى⁽⁶⁾. واليوم، تطول معظم حالات النزوح حيث يتشرد اللاجئون لمدة تتراوح بين 10 سنوات و26 سنة في المتوسط⁽⁷⁾.

3- وقد يتعرض المشردون لأشكال الرق المعاصرة قبل الوقوع في حالة التشرّد، في بلدان المرور العابر وفي جهات الوصول. وقد يتعرضون للرق أو لممارسات شبيهة بالرق في حالات متصلة بالوضع الإنساني وغيره، بما في ذلك في المخيمات وخارجها. وتبرز أوجه الضعف التي يعانون منها بطرق مختلفة حسب السياق. وقد تُمثل أشكال الرق المعاصرة سبباً للتشرّد ونتيجة له على حد سواء.

4- وقد أصدر المقرر الخاص دعوة إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، من أجل تقديم إسهامات للاستشارة بها في بحثه. وهو يود أن يوجه شكره إلى جميع أصحاب المصلحة الذين استجابوا لدعوته إلى تقديم تقارير، ويرحب بالمشاركة التي تمخضت عنها هذه العملية⁽⁸⁾. واستند المقرر الخاص أيضاً إلى المعلومات التي جمعت عن طريق البحث المكتبي. وتجدر الإشارة إلى أن الأمثلة المذكورة في التقرير هي أمثلة إيضاحية ولا يُراد بها توفير وصف شامل للحالات.

(1) يشير المقرر الخاص بصفة خاصة إلى العمل القسري الوارد وصفه في المادة 3(أ) من اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182).

(2) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Refugee Data Finder متاح على www.unhcr.org/refugee-statistics/ (تم تحديثه في 18 حزيران/يونيه 2021).

(3) المرجع نفسه. وقد يبلغ عدد المشردين داخلياً 55 مليون شخص (انظر Internal Displacement Monitoring Centre, (Global Report on Internal Displacement 2021 (Geneva)).

(4) UNHCR, Refugee Data Finder.

(5) Norwegian Refugee Council and Tilburg University, "Statelessness and displacement: a humanitarian challenge", April 2016.

(6) UNHCR, "The displaced and stateless of Myanmar in the Asia-Pacific Region" (January 2021).

(7) Elizabeth Ferris, "When refugee displacement drags on, is self-reliance the answer?", Brookings, 19 June 2018.

(8) جميع المعلومات متاحة على www.ohchr.org/EN/Issues/Slavery/SRSslavery/Pages/ReportHRC48.aspx.

ثانياً - الأنشطة ذات الصلة بالولاية

5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك المقرر الخاص في مجموعة واسعة من المناقشات والمبادرات المتعلقة بمنع أشكال الرق المعاصرة والقضاء عليها. وأجرى تبادلاً منتظماً للآراء مع الجهات الفاعلة الرئيسية لمكافحة الرق، والتقى بممثلين حكوميين متعددين وبأفراد من المجتمع المدني. كما اشترك مع مبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان في تنظيم حلقة دراسية شبكية في أيلول/سبتمبر 2020، وعقد مشاورتين مع مختلف منظمات المجتمع المدني من الهند وباكستان، بتيسير من الصندوق النرويجي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، شارك في حلقة نقاش اشتركت في تنظيمها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وركز العديد من الاجتماعات المعقودة مع ممثلي المجتمع المدني على التحديات الخطيرة الماثلة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي كانت موضوع التقرير الأول المقدم من المكلف بالولاية إلى مجلس حقوق الإنسان، في عام 2020⁽⁹⁾.

6- كما أجرى المقرر الخاص اتصالات بشركات التكنولوجيا في إطار متابعة الرسائل الموجهة إلى مختلف الشركات والدول الأعضاء في عام 2020. وفي هذا السياق، عقد في أيلول/سبتمبر 2020 اجتماعاً عن طريق الإنترنت مع إحدى الشركات بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وفي أيار/مايو 2021، شارك المقرر الخاص في جلسة إحاطة خاصة نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا (B-Tech Project)، تناولت الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحضرها عدد من شركات التكنولوجيا الرائدة في العالم وعدة مكلفين بولايات أخرى.

7- وفي حزيران/يونيه 2021، أصبح المقرر الخاص شريكاً بصفة رسمية لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتعاون أيضاً تعاوناً وثيقاً مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة، بسبل منها الاجتماع بأعضاء مجلس إدارة الصندوق والمشاركة في حلقة دراسية شبكية معقودة بمناسبة اليوم الدولي لإلغاء الرق، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.

8- وفيما يتعلق بالزيارات القطرية، كان المقرر الخاص يعترف بإجراء زيارة إلى موريتانيا في حزيران/يونيه، وزيارة أخرى إلى سري لانكا في آب/أغسطس 2021. وكان لا بد من إرجاء كلا الزيارتين نتيجة لجائحة كوفيد-19.

9- كما وجّه المقرر الخاص بيانات ورسائل مختلفة إلى الدول والشركات الخاصة، وقد صدر معظمها بالاشتراك مع مكلفين بولايات أخرى في إطار الإجراءات الخاصة.

ثالثاً - تعريف المشردين

10- في هذا التقرير، يطبق تعريف واسع لمصطلح "المشردين" بحيث يضم المشردين نتيجةً لمجموعة عريضة من الأسباب، بما في ذلك النزاع المسلح، وانتشار العنف، والكوارث المفاجئة الظهور أو البطيئة الحدوث، والمشاريع الإنمائية. وتعترف المنظمة الدولية للهجرة "المشردين" على أنهم أشخاص أو مجموعات أشخاص أرغموا على الفرار أو اضطروا للفرار أو لمغادرة ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة، إما عبر الحدود الدولية أو داخل دولة ما، ولا سيما نتيجةً لنزاع مسلح أو حالات انتشار العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان

أو كوارث طبيعية أو ناجمة عن النشاط البشري، أو تجنباً لآثار هذه الحالات⁽¹⁰⁾. ولا يتناول هذا التقرير فئة العمال المهاجرين، غير أن بعض أوجه الضعف التي تعاني منها هذه الفئة قد تكون مماثلة عملياً لأوجه الضعف التي يعاني منها المشردون⁽¹¹⁾.

11- وينطبق مصطلح اللاجئ، على النحو المحدد في المادة 1 (أ) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، على كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد. وفي هذا الصدد، تتضمن الصكوك الإقليمية بشأن اللاجئين أيضاً تعاريف مختلفة اختلافاً طفيفاً⁽¹²⁾.

12- ويعرّف المشردون داخلياً على أنهم أشخاص أو مجموعات أشخاص أُرغموا على الفرار أو اضطروا للفرار أو لمغادرة ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة، ولا سيما نتيجةً لنزاع مسلح أو حالات انتشار العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو ناجمة عن النشاط البشري، أو تجنباً لآثار هذه الحالات، ولم يعبروا حدود دولة معترف بها دولياً⁽¹³⁾.

13- وعديمو الجنسية هم الأشخاص الذين لا تعتبرهم أية دولة مواطنين فيها بمقتضى تشريعها⁽¹⁴⁾. ولئن كان المقرر الخاص لا يتناول حالات جميع عديمي الجنسية في هذا التقرير، فإنه يولي اهتماماً خاصاً لحالة التشرد.

رابعاً- التزامات الدول، بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون العمل، بحماية المشردين من أشكال الرق المعاصرة

14- تنطبق الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة على الجميع، بما في ذلك المشردون. وتشمل الصكوك الرئيسية في هذا المجال الاتفاقية الخاصة بالرق، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، واتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29) وبروتوكول عام 2014 الملحق بها، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)، بالإضافة إلى المعاهدات العامة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتُلزم هذه الصكوك الدول بحظر أشكال الرق المعاصرة وبحماية الضحايا.

15- وعلاوة على ذلك، هناك صكوك أخرى مُلزِمة وغير مُلزِمة قانوناً، على حد سواء، تتضمن أحكاماً لمنع تعرض المشردين لأشكال الرق المعاصرة، وذلك عن طريق تعزيز الحقوق المتصلة بالعمل. فعلى سبيل المثال، تتضمن كل من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية

(10) انظر *Glossary of Migration* (Geneva, 2019).

(11) انظر Fiona David, Katharine Bryant and Jacqueline Joudo Larsen, *Migrants and Their Vulnerability to Human Trafficking, Modern Slavery and Forced Labour* (Geneva, IOM, 2019).

(12) وفي اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، والاتفاقية العربية للاجئين، وإعلان كارتاخينا بشأن اللاجئين، ترد تعاريف أوسع نطاقاً لـ "اللاجئ"، حيث إنها تشمل أسباباً أخرى للتشرد، مثل العدوان الخارجي، والنزاع المسلح، والكوارث الطبيعية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

(13) المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، الفقرة 2.

(14) الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، المادة 1.

الأحكام التالية، المرقمة على نحو متطابق وبصياغة متطابقة تقريباً: المادة 17، المتعلقة بالعمل المأجور؛ والمادة 18، المتعلقة بالعمل الحر؛ والمادة 19، المتعلقة بالمهنة الحرة؛ والمادة 24، المتعلقة بتسريعات العمل والضمان الاجتماعي. وتتضمن المبادئ التوجيهية بشأن دخول اللاجئين وغيرهم من المشردين قسراً إلى سوق العمل، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، أهدافاً تتعلق بالحصول على عمل لائق.

16- وليس هناك من معاهدة عالمية تنطبق تحديداً على المشردين داخلياً، ولكن الفقرة 2(ب) من المبدأ 11 من المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي تتضمن إشارة إلى الحماية من الرق أو من أي شكل من أشكال الرق المعاصرة، مثل البيع في الزواج أو الاستغلال الجنسي أو العمل القسري للأطفال. وفي المنطقة الأفريقية، تُلزم اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) الدول بتعزيز الاعتماد على الذات وسبل العيش المستدامة⁽¹⁵⁾، بالإضافة إلى توفير أشكال المساعدة والحماية الأخرى المصممة لمنع تعرض المشردين داخلياً لأشكال الرق المعاصرة. كما يؤكد الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخلياً على أهمية ضمان الحصول على سبل العيش وفرص العمل.

17- ويوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمانات إضافية. إذ يحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المتصلة بالعمل، بما في ذلك التمتع بشروط عمل عادلة ومُرضية، وحقوق النقابات، والحق في الضمان الاجتماعي (المواد من 6 إلى 9). وهي ضمانات تنطبق على كل فرد دون تمييز⁽¹⁶⁾، بما في ذلك المشردون. كما تشير المادة 5(هـ) '1' من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة 11(أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة 27 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمواد من 52 إلى 55 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلى الحق في العمل. وتتضمن توصية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، 2017 (رقم 205)، توجيهات مفصلة وعملية بشأن تأمين عمل لائق في أوقات الطوارئ، مثل النزاعات المسلحة والكوارث، وهي ذات صلة بالمشردين.

خامساً- أوجه ضعف المشردين أمام أشكال الرق المعاصرة

18- يتعرض المشردون لأشكال الرق المعاصرة نتيجة لعوامل شخصية وظرفية وهيكلية. ويركز المقرر الخاص في هذا التقرير على بعض أوجه الضعف المتقاطعة الرئيسية، مع الإقرار بأن عوامل أخرى، مثل طول مدة السفر، والتشرد الثانوي، والمقدرة اللغوية، والوضع الطبقي، والمعايير الثقافية، وتوافر شبكات الدعم أو عدم توافرها، تؤثر أيضاً على درجة تعرض المشردين لأشكال الرق المعاصرة⁽¹⁷⁾.

ألف- الفقر

19- من المعروف أن مستويات الفقر بين المشردين مرتفعة. ولما كان أفراد هذه الفئة يتعرضون عادةً للتمييز داخل مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم، فإن الكثيرين منهم لا يملكون الوسائل الكافية للعيش. وحتى في الحالات التي تتوفر لديهم هذه الوسائل، فإن موجوداتهم كثيراً ما تُسرق أو تُؤخذ منهم، وهم يُضطرون أحياناً إلى تركها عند الفرار من ديارهم. ومن ثم، يعيش الكثيرون من المشردين في فقر مدقع.

(15) المادة ثالثاً (1)(ك).

(16) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2(2).

(17) انظر David, Bryant and Joudo Larsen, *Migrants and Their Vulnerability*.

وكثيراً ما تتفاقم حالة الفقر القائمة من قبل عن طريق التشرّد، نتيجةً لفقدان الدخل والممتلكات وزيادة عدم الاستقرار المالي⁽¹⁸⁾. وقد يؤدي الحرمان المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى سلوكيات سلبية للتكيف، كإخضاع الأطفال للعمل أو الزواج⁽¹⁹⁾، وهو ما يزيد من خطر التعرض لأشكال الرق المعاصرة.

20- وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفقر بين المشردين، بما في ذلك من خلال فقدان الوظائف. فقد أفادت تقارير، على سبيل المثال، بأن ما يقدر بـ 4,4 ملايين شخص في الأردن ولبنان وإقليم كردستان العراق، بالإضافة إلى مليون لاجئ سوري و180 000 مشرد داخلياً في العراق، قد وقعوا في براثن الفقر⁽²⁰⁾. كما كان حصول اللاجئين من دول غرب أفريقيا على الغذاء والمأوى والسلع الأساسية مقيّداً بقدر أكبر نتيجةً للضائقة المالية، مما أدى إلى تعريض الكثيرين لأوضاع استغلالية وتسفوية⁽²¹⁾. وأفادت تقارير في أجزاء أخرى من العالم عن نشوء آثار عن حالة كوفيد-19 على صعيد الاتجار بالأشخاص والاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي⁽²²⁾.

باء - التمييز

21- يمثل التمييز على أساس السنّ والنوع الاجتماعي والعرق والجنسية والأصل الإثني والميل الجنسي والوضع من حيث الهجرة والدين والطبقة والإعاقة، في جملة فئات، سبباً جذرياً وراء أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك بالنسبة للمشردين. وقد تُسهم الدول أو أصحاب العمل أو المجتمع ككل في تيسير التمييز الهيكلي، مما يحدّ من فرص الحصول على العمل اللائق والتعليم والفرص الأخرى. وهذا ما يزيد من خطر بروز العوز. ففي أوروبا، على سبيل المثال، واجه المشردون النزعة العنصرية والتمييز في السنوات الأخيرة، مما أثر سلباً على قدرتهم على إيجاد عمل والاندماج في المجتمع⁽²³⁾. وعادةً، تُواجه المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين خطراً، بوجه خاص، بالتعرض للاستغلال الجنسي⁽²⁴⁾. وقد تتيج القوالب النمطية المتعلقة بجنسيات أو خلفيات إثنية معينة ذريعةً لإخضاع المشردين لأشكال الرق المعاصرة، وهو ما يؤثّر، على سبيل المثال، على الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى في ليبيا⁽²⁵⁾.

(18) انظر، على سبيل المثال، Alice Nikuze and others, “Livelihood impacts of displacement and resettlement on informal households – a case study from Kigali, Rwanda” *Habitat International*, vol. 86 (April 2019), p. 38; and A/HRC/47/37

(19) انظر، على سبيل المثال، Jenny Birchall, “Child, early and forced marriage in fragile and conflict affected states”, K4D Helpdesk Report (Brighton, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Institute of Development Studies, 2020)

(20) انظر Joint Data Center on Forced Displacement, World Bank and UNHCR, *Compounding Misfortunes: Changes in Poverty Since the Onset of COVID-19 on Syrian Refugees and Host Communities in Jordan, the Kurdistan Region of Iraq and Lebanon* (December 2020)

(21) Sophie Sportiche, “Improving evidence on the effects of COVID-19 on migrants and refugees in West Africa to inform better responses” (Integrity, 2020)

(22) انظر، على سبيل المثال، United Nations Office on Drugs and Crime, “How COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to impact migrant smuggling and cross-border trafficking in persons to Europe and North America”, Research Brief (2020); and UNHCR, Global COVID-19 Emergency Response (October 2020)

(23) European Network against Racism, *Racism and Discrimination in the Context of Migration in Europe: ENAR Shadow Report 2015–2016*

(24) انظر David, Bryant and Joudo Larsen, *Migrants and Their Vulnerability*

(25) معلومات واردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

22- ونتيجةً لاستمرار عدم المساواة بين الجنسين، تتأثر النساء المشرديات على نحو غير متناسبي بالمعاملة الناقصة أو البطالة. وتشير البيانات إلى أن اللاجئين يواجهون في بعض البلدان، مثل ألمانيا، صعوبات أكبر من الصعوبات التي يواجهها الرجال في الوصول إلى سوق العمل، كما يواجهون في الوقت نفسه فجوات في الأجور⁽²⁶⁾. وفي تركيا، لا يحصل سوى 15 في المائة من النساء السوريات على وظائف مدرة للدخل⁽²⁷⁾. وقد يدفع انعدام الفرص الاقتصادية بالنساء المشرديات إلى المقايضة بالجنس⁽²⁸⁾ والقبول بغير ذلك من الممارسات الاستغلالية من أجل البقاء. كما ينتشر التمييز الجنساني والوصم بين المشردين داخلياً الذين يُعتقد أنهم ينتمون بشكل أو بآخر إلى جماعة مسلحة، مثل النساء والفتيات الأيزيديات اللواتي استعبدن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام⁽²⁹⁾. وهذا ما يضاعف من إمكانية تعرض هؤلاء الأشخاص لأشكال الرق المعاصرة.

جيم - الوضع من حيث الهجرة

23- يتعرض المشردون الذين يكون وضعهم غير نظامي أو غير مؤكد من حيث الهجرة، بوجه خاص، لأشكال الرق المعاصرة. وإذا لم يتمكنوا من تسجيل أنفسهم كملتسمي لجوء أو إذا ظلّ طلب لجوئهم معلقاً لفترة طويلة، قد يشعرون بأنهم مجبرون على قبول عمل استغلالي نظراً لعدم توافر البدائل. ونتيجةً لذلك، تزداد حالة ضعفهم. كما يعاني الأشخاص الذين لا يعترفون بتقديم طلب لجوء لأنهم في وضعية المرور العابر، أو الأشخاص الذين رُفض طلب لجوئهم، من حالة عدم استقرار غير متناسبة، وهو ما قد يجعلهم عرضة للاستغلال.

24- كما أن الطابع المؤقت للإقامات المرتبطة بالوضع غير النظامي أو غير المؤكد يزيد من خطر التعرض للاستغلال وإساءة المعاملة. ويحدث بانتظام أن يستمر تطبيق التدابير التي يُراد اتخاذها على الأمد القصير فحسب لفترات ممتدة⁽³⁰⁾. وينشأ عن "حالة الطوارئ" الطويلة الأمد هذه حالة دائمة من عدم التيقن بالنسبة للكثيرين من المشردين. وفي الوقت نفسه، لا تتاح لهم في كثير من الأحيان إمكانية كافية للحصول على الخدمات لأنه يُنظر إلى وضعهم على أنه مؤقت.

25- وعلاوة على ذلك، ونتيجةً لافتقارهم إلى وضع قانوني، يواجه الكثيرون من المشردين العديمي الجنسية صعوبات في ممارسة حقوقهم⁽³¹⁾، حيث لا تتوافر لهم فرص كافية للحصول على العمل النظامي والقانوني، والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية. ولذلك، فقد يندبهم المشردون الذين لديهم جنسية، مما يجعلهم أكثر عرضة لإساءة المعاملة أو الاستغلال⁽³²⁾. وهذه تجربة يعاني منها أيضاً الأشخاص الذين لا يملكون وثائق هوية ولا يستطيعون إثبات جنسيتهم.

Emma Wallis, "German study finds gender gap in refugee employment chances", InfoMigrants, 16 April 2021. (26)

Izza Leghtas, "Insecure future: deportations and lack of legal work for refugees in Turkey" (Refugees International, 2019), p. 14. (27)

Carmen و UNHCR, *Survivors, Protectors, Providers: Refugee Women Speak Out* (2011), p. 27. (28)

Helen Logie and others, "Gender, transactional sex, and HIV prevention cascade engagement among urban refugee and displaced adolescents and youth in Kampala, Uganda", *AIDS Care*, vol. 33, No. 7 (2021).

A/HRC/44/41/Add.1، الفقرة 49. (29)

Stephen Thompson, "Emergency humanitarian response to longer-term development in refugee crises", K4D Helpdesk Report (Brighton, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Institute of Development Studies, 2017). (30)

Norwegian Refugee Council and Tilburg University, "Statelessness and displacement (31)

المرجع نفسه. انظر أيضاً "Ending statelessness 'a matter of political will', says UN refugee agency chief", 11 November 2020. (32)

دال - العمل غير النظامي

- 26- تشير الأدلة إلى أن اللاجئين يعملون في ظروف أسوأ إلى حد كبير من ظروف المواطنين في البلدان المضيفة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن اللاجئين كثيراً ما يفتقرون إلى الوسائل اللازمة أو الرغبة للسعي إلى نيل استحقاقاتهم القانونية في العمل أو الحماية في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، هم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم وبالقانون ذي الصلة الواجب التطبيق⁽³³⁾.
- 27- ويعمل كثير من المشردين في القطاع غير النظامي. ويرجع ذلك جزئياً إلى الحواجز القانونية والعملية التي تعترض الدخول إلى سوق العمل النظامي. وكثيراً ما يتسم العمل في القطاع غير النظامي بالأجور المنخفضة، وظروف العمل الاستغلالية، وساعات العمل الممتدة، وانعدام الأمن الوظيفي. كما أن القدرة التفاوضية للمشردين تكون محدودة في كثير من الأحيان لأنهم لا يشعرون بأنهم مخولون بتعبئة قواهم أو بالانضمام إلى نقابات. ونظراً إلى أنهم مشردون، فإنهم يتواجدون في مناطق ليست محل إقامتهم المعتاد أو مجتمعاتهم المحلية. وعلاوة على ذلك، يؤدي الاستبعاد الصريح والضمني للمشردين من قانون العمل والضمان الاجتماعي إلى زيادة الحواجز الرسمية التي تحول دون حصولهم على ظروف عمل عادلة.
- 28- وكثيراً ما يُدفع المشردون العديمو الجنسية على نحو منهجي إلى الاقتصاد غير النظامي، حيث لا يحصلون على وظائف في الاقتصاد النظامي من دون جنسية. وإن معظم قوانين العمل لا تنطبق على العمال الذين لا يحملون جنسية، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى تعرض العمال العديمي الجنسية للاستغلال في العمل أو للتحرش الجنسي⁽³⁴⁾. فعلى سبيل المثال، جُرد عشرات الآلاف من الدومينيكيين المنحدرين من أصل هايتي من جنسيتهم بعد تغيير دستوري في عام 2013. ونتيجة لذلك، اضطروا لقبول وظائف منخفضة الأجر في ظروف استغلالية تتطوي في كثير من الأحيان على طابع خطر في الجمهورية الدومينيكية، بينما كان ينتابهم خوف مستمر من الترحيل⁽³⁵⁾.
- 29- غير أن المشردين، في بلدان كثيرة، لا يشكلون المجموعة الوحيدة التي تعمل في الغالب في الاقتصاد غير النظامي. فعلى سبيل المثال، يعمل 90 في المائة من السكان في الهند، و75 في المائة من السكان في بيرو في القطاع غير النظامي⁽³⁶⁾. وفي هذه الحالات، يضع وصول عدد كبير من المشردين ضغطاً إضافياً على أسواق العمل، حيث يرجح أن تزداد المنافسة في الوصول إلى سوق العمل.
- 30- وعادةً، لا يتمكن المشردون الذين يفقدون وثائق هويتهم أو الذين يتعرضون لمصادرتها على يد أصحاب عمل استغلاليين من إيجاد عمل منتظم في القطاع النظامي. وعلاوة على ذلك، فإنهم لا يكونون على علم في أحيان كثيرة بقنوات الإبلاغ القائمة في حال التعرض لإساءة المعاملة. ونتيجة لذلك، قد لا يبلغون عن الاستغلال وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى إدامة الإفلات من العقاب.

(33) Roger Zetter and Héloïse Ruadel, *Refugees' Right to Work and Access to Labor Markets – An Assessment*, Global Knowledge Partnership on Migration and Development Study (September 2016).

(34) Florian Bochert, “Non-existent humans: how stateless persons are forced to work informally”, *Harvard International Review* (2021).

(35) Davina P. Durgana, “Lessons learned from modern slavery: addressing shared challenges in measurement for statelessness researchers”, *Citizenship and Stateless Review* (2020).

(36) Observatorio Latinoamericano sobre Trata y Tráfico de Personas (Observa la Trata). Santosh Mehrorta, “Informal employment trends in the Indian economy: persistent و فرع بيرو؛ و informality, but growing positive development”, Employment Working Paper No. 254 (ILO, 2019).

هاء - زيادة أوجه الضعف في المخيمات الرسمية وغير الرسمية

31- يبلغ عدد اللاجئين المقيمين في مخيمات في جميع أنحاء العالم أكثر من 6 ملايين لاجئ، أي ما يمثل حوالي 22 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين⁽³⁷⁾. ويتم إنشاء المخيمات، في الغالب، لتكون هياكل قصيرة الأمد تقتضيها حالة الطوارئ كخيار أخير⁽³⁸⁾. ونظراً للطابع الممتد لحالة التشرد، يصبح الكثير من هذه المخيمات منازل لعقود، ومنها مثلاً مخيم داداب في كينيا أو مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف، الجزائر، حيث يقيم اللاجئون من الصحراء الغربية منذ عام 1975. ونتيجةً لانعدام حرية التنقل وسوء الأحوال الأمنية، يتعرض المشردون للعنف والاستغلال وإساءة المعاملة. ويزداد هذا الخطر بوجه خاص في المخيمات غير الرسمية والمستوطنات العشوائية حيث لا تتوفر الهياكل الأساسية للحماية والمساعدة الإنسانية أو حيازة الأراضي، بما في ذلك بالنسبة للمشردين داخلياً. وفي كثير من الأحيان، لا تُتاح الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية على نحو كاف⁽³⁹⁾. ففي المستوطنات العشوائية على الحدود الشمالية للمكسيك، على سبيل المثال، يواجه الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود إلى الولايات المتحدة الأمريكية خطراً متزايداً بالتعرض للاستخدام لغرض الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل⁽⁴⁰⁾.

32- ويمثل ضمان حماية اللاجئين والمشردين داخلياً في المخيمات تحدياً كبيراً، حيث أن المخيمات كثيراً ما تكون كثيفة العمران وتصبح أرضاً خصبة للعنف والمرض. وهذا ما يجعلها غير آمنة إلى حد كبير، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. وتسهم التحديات الإضافية المرتبطة بإدارة المخيمات، مثل تنوع الجهات الفاعلة المعنية، والافتقار إلى الدعم المؤسسي، ومحدودية فرص العمل وسبل العيش، في تعرض المشردين للاتجار بالأشخاص ولأشكال الرق المعاصرة⁽⁴¹⁾.

33- وفي هذا الصدد، تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن الحكومات لم تتمكن من منع تعرض المشردين للاستغلال وإساءة المعاملة، لأن آليات الحماية كثيراً ما تكون غير فعالة⁽⁴²⁾. كما زاد التسليح في بعض المخيمات من احتمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين إزاء النساء والفتيات والتجنيد القسري للأطفال في الجماعات المسلحة⁽⁴³⁾. وعلاوة على ذلك، فقد لا تكون الدول دوماً مستعدة لكفالة حصول المشردين داخلياً على الحماية والمساعدة على قدم المساواة كلاجئين، أو قدرة على ذلك.

واو - التعرض لتأثير الجماعات الإجرامية والمتجرين ومهربي الأشخاص

34- أثناء عملية العبور، لا يكون أمام المشردين في كثير من الأحيان خيار آخر سوى الاعتماد على المهربين والمتجرين وغيرهم من الأفراد المجرمين والجماعات الإجرامية لمساعدتهم في رحلتهم نحو الوجهة المنشودة. ويرجع ذلك أساساً إلى محدودية الخيارات الأخرى نظراً لأن مسارات الهجرة المنتظمة لا تزال غير متوفرة، بما في ذلك بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن المهاجرين الذين يجري تهريبهم معرضون بوجه خاص لإساءة المعاملة والاستغلال في ظل علاقة القوة

(37) "Refugee camps", USA for UNHCR, متاح على www.unrefugees.org/refugee-facts/camps/.

(38) UNHCR, "Camp coordination, camp management", in the UNHCR Emergency Handbook متاح على <https://emergency.unhcr.org/entry/42974/camp-coordination-and-camp-management-cccm>.

(39) انظر، على سبيل المثال، Pablo Cortes Ferrandez, "Resilience spaces: rethinking protection to address protracted urban displacement", 23 April 2020. متاح على www.sylff.org/news_voices/27840/.

(40) معلومات مقدمة من اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان.

(41) معلومات مقدمة من مختبر الحقوق، جامعة نوتتغهام. وفي حين أبرزت بعض التقارير المخاطر القائمة في مخيمات اللاجئين، أبرزت تقارير أخرى (من ناميبيا مثلاً) إمكانيات الحماية القائمة في المخيمات.

(42) تقرير مقدم من مختبر الحقوق ومعلومات واردة من المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة "Walk Free".

(43) معلومات واردة من المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة "Walk Free".

غير المتكافئة بين المهاجرين والمهزبين⁽⁴⁴⁾. وقد يتحول التفاعل مع الجهات الإجرامية إلى علاقة استغلالية طويلة الأمد، بما يشمل العمل بالسخرة والاتجار بالبشر، عندما يحتاج المشردون مثلاً إلى دفع مصاريفهم وديونهم. وفي حالات التشرذم الناتج عن النزاع، لقد تبين كذلك أن أطراف النزاع، مثل الجماعات المسلحة غير التابعة لدول وقوات الأمن، هي في الغالب الجهات التي ترتكب أشكال الرق المعاصرة المتصلة بالنزاع⁽⁴⁵⁾.

35- وكثيراً ما تكون التنظيمات الإجرامية ضالعة بشكل مباشر في أشكال الرق المعاصرة⁽⁴⁶⁾. ففي المكسيك، على سبيل المثال، تعرّض المشردون ذوو الإعاقة للتسول القسري من قبل هذه التنظيمات⁽⁴⁷⁾. وأفادت تقارير أيضاً بأن المقيمين في المخيمات بيعوا وجرى الاتجار بهم لغرض العمل القسري والاسترقاق الجنسي في دول مثل بنغلاديش، والسودان، وليبيا، ومالي، والنيجر، وهايتي⁽⁴⁸⁾.

زاي - زيادة المخاطر في حالات الأزمات

36- تتفاقم أوجه الضعف ذات الصلة بأشكال الرق المعاصرة في حالات الأزمات، بما في ذلك الاضطرابات السياسية، والنزاعات المسلحة، والكوارث، والطوارئ الصحية العامة. فعلى سبيل المثال، زادت جائحة كوفيد-19 من حالات انعدام الأمن الوظيفي للمشردين في الهند⁽⁴⁹⁾ وفي أماكن أخرى. وستزيد القيود التي تعوق الاستجابات الإنسانية، وتؤدي إلى مواصلة تقلص المساعدة المقدمة إلى المشردين، من ضعف هؤلاء الأشخاص⁽⁵⁰⁾. وأدت الجائحة وإجراءات التصدي لها، بما في ذلك تدابير الإغلاق الشامل وإغلاق المدارس، إلى مواصلة الحد من إمكانية التنقل، وأثرت سلباً على استراتيجيات كسب رزق المشردين، مما جعلهم أكثر عرضة للاستغلال المستهدف⁽⁵¹⁾.

37- وفي سياق النزاع المسلح، ثمة ترابط قائم بين وقوع الهجمات العنيفة ضد المدنيين قبل النزوح والتعرض للاستغلال وإساءة المعاملة بعد ذلك، على نحو ما لوحظ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال شرق نيجيريا⁽⁵²⁾. وفي جنوب السودان، كانت حالات التجنيد القسري في صفوف الجماعات المسلحة أعلى إلى حد كبير لدى المشردين داخلياً الفارين من القرى التي تعرضت لهجمات؛ ويزيد أيضاً احتمال تعرض هؤلاء الأشخاص للعمل القسري⁽⁵³⁾. وفي مالي، أفادت تقارير بأن أكثر من 1 000 شخص ممن تعرضوا للرق القائم على أساس النسب قد سُردوا نتيجة للعنف المستمر إزاءهم في منطقة كايس⁽⁵⁴⁾.

(44) A/HRC/31/35، الفقرات 12 و 55 و 57.

(45) معلومات واردة من المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة "Walk Free".

(46) سيقدم المقرر الخاص أيضاً إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، تقريراً عن دور الجماعات الإجرامية المنظمة.

(47) معلومات مقدمة من اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان.

(48) معلومات واردة من مفوضية شؤون اللاجئين بشأن السودان وليبيا؛ و Tomoya Obokata and others, *Good Practice in Protecting People from Modern Slavery during the COVID-19 Pandemic* (London, Modern Slavery and Human Rights Policy and Evidence Centre, June 2021), p. 19.

(49) معلومات مقدمة من Arise Foundation.

(50) "Humanitarian crises in a global pandemic", editorial, *The Lancet*, vol. 396, No. 10249 (August 2020).

(51) انظر A/HRC/45/8.

(52) معلومات واردة من منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة "Walk Free".

(53) المرجع نفسه.

(54) معلومات واردة من المنظمة الدولية لمكافحة الرق.

سادساً - مظاهر الرق المعاصرة التي تؤثر على المشردين

ألف - العمل القسري

38- يشكل العمل القسري الذي يتعرض له المشردون مصدر قلق رئيسي. وتشمل القطاعات التي يواجه فيها المشردون الاستغلال بانتظام الزراعة، والتشييد، وخدمات تقديم وتوريد الأطعمة، وخدمات الضيافة، والتنظيف، والعمل المنزلي والعمل على نطاق الأسرة المعيشية، وخدمات الرعاية، والبيع في الشوارع، وقطاع الخدمات العامة⁽⁵⁵⁾. وما يفسر العدد المرتفع للمشردين العاملين في هذه القطاعات وممارسة الاستغلال فيها على نطاق أوسع هو إضفاء الطابع غير النظامي على القوى العاملة فيها، والصفة غير النظامية للقطاعات نفسها وغيرها من الخصائص.

39- ففي الهند، على سبيل المثال، يوجد ما بين 5 000 و6 000 عامل مشرد داخلياً يعملون بالسخرة في حدائق الشاي في بهار وراجستان⁽⁵⁶⁾. كما تم تحديد حالات العمل القسري بين المشردين في المكسيك، ولا سيما في قطاع الزراعة الذي تسيطر عليه كارتلات المخدرات⁽⁵⁷⁾. كما وردت تقارير عن ممارسات العمل بالسخرة التي شملت في السنوات الأخيرة المشردين داخلياً في أماكن مثل دهوك، العراق، حيث تُستخدم الديون كوسيلة للسيطرة. والأشخاص المتأثرون هم في المقام الأول أرباب الأسر المعيشية الذكور الذين تعهدوا بالعمل على سبيل الضمان مقابل المال المقترض؛ وكثيراً ما تُعتبر الأسرة بأكملها ملزمة بالوفاء بالمال في هذه السياقات⁽⁵⁸⁾.

40- ولا يتمتع المشردون ممن هم في وضع غير نظامي من حيث الهجرة بفرص للحصول على عمل رسمي، مما يجبرهم على قبول وظائف وظروف عمل قد تصنّف على أنها من الأعمال القسرية. وقد لوحظ ذلك في إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وماليزيا، حيث لا يزال اللاجئون وملتمسو اللجوء في أوضاع غير نظامية إذ لا تتوافر لدى هذه الدول أطر وطنية لحماية اللاجئين⁽⁵⁹⁾. وفي كولومبيا، كثيراً ما يعجز المشردون من جمهورية فنزويلا البوليفارية عن الحصول على وثائق الهوية الشخصية، ومن ثم يظلون في وضع غير نظامي يعرضهم للاستغلال⁽⁶⁰⁾. ويؤثر عدم الاستقرار الناشئ عن الأوضاع من حيث الهجرة على المشردين في جميع المناطق، بما في ذلك في الدول المرتفعة الدخل ودول الشريحة العليا من الدخل المتوسط⁽⁶¹⁾.

(55) معلومات واردة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومعلومات واردة من مفوضية شؤون اللاجئين بشأن السودان والمملكة العربية السعودية.

(56) معلومات مقدمة من Arise Foundation.

(57) معلومات مقدمة من اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان.

(58) معلومات واردة من مفوضية شؤون اللاجئين.

(59) ILO, *Situation and Gap Analysis on Malaysian Legislation, Policies and Programmes, and the ILO Forced Labour Convention Protocol* (2019); and Asylum Access, "Refugee work rights report: refugee access to fair and lawful work in Asia" (Oakland, United States, 2019), pp. 13–14, 18 and 34.

(60) Durgana, "Lessons learned from modern slavery"

(61) Mine Eder and Derya Özkul, "Editors' introduction: precarious lives and Syrian refugees in Hannah Lewis and others, "Hyper-و-Turkey", *New Perspectives on Turkey*, No. 54 (2016) precarious lives: migrants, work and forced labour in the global North", *Progress in Human Geography*, vol. 39, No. 5 (2015).

تعرضت نساء وفتيات للتشريد الداخلي بعدما جرى الاتجار بهن إلى داخل البلد لغرض الاستغلال الجنسي على أيدي أفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولا يزال عدد كبير منهن في مخيمات مغلقة⁽⁷¹⁾. وفي حين تتعرض النساء والفتيات للاسترقاق الجنسي بشكل غير تناسبي، يتعرض الرجال والفتيان المشردون أيضاً للعنف الجنسي⁽⁷²⁾.

سابعاً- مظاهر الرق المعاصرة التي تؤثر على الأطفال المشردين

44- لا يزال عمل الأطفال يمثل أحد أكثر أشكال العنف والاستغلال انتشاراً وثباتاً فيما يتعلق بالأطفال المشردين⁽⁷³⁾. فالفقر يجبر الكثير من الأسر على الاعتماد على أطفالها لتأمين سبل العيش؛ وعلى الصعيد العالمي، ازدادت الحالة سوءاً نتيجةً لجائحة كوفيد-19⁽⁷⁴⁾.

45- وكثيراً ما لا يحصل الأطفال المشردون، بما في ذلك الأطفال عديمو الجنسية، على التعليم أو لا يحصلون عليه إلا بشكل محدود، مما يعرض مستقبلهم للخطر. وفي أوساط اللاجئين، بلغ معدل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية 63 في المائة، ومعدل الالتحاق بالمدرسة الثانوية 24 في المائة فحسب، ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي 3 في المائة فحسب في عام 2019. ويمكن للتعليم أن يساعد على منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان إزاء الفتيات، ولكن معدل الفتيات اللاجئات الملتحقات بالمدرسة الثانوية لا يتجاوز 7 فتيات مقابل كل 10 فتيان لاجئين على الصعيد العالمي⁽⁷⁵⁾.

46- ويُعتبر أسوأ أشكال عمل الأطفال على النحو الوارد في المادة 3 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 من ضمن أشكال الرق المعاصرة. وتشمل الممارسات بيع الأطفال والاتجار بهم، وعبودية الدين، والقنانة، والعمل الجبري أو الإلزامي، بما في ذلك التجنيد الجبري أو الإلزامي للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة؛ واستخدام طفل أو توفيره أو عرضه لغرض استغلاله في البغاء، أو لإنتاج مواد إباحية أو لأداء عروض إباحية؛ واستخدام طفل أو توفيره أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما إنتاج المخدرات بالشكل المحدد ضمن المعاهدات الدولية ذات الصلة، والاتجار بها؛ والأعمال التي يرجح أن تؤدي، نظراً لطبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم.

ألف- أسوأ أشكال عمل الأطفال

47- لئن كان العدد الدقيق للأطفال المشردين الذين يتعرضون لأشكال الرق المعاصرة غير واضح، فإن العدد الإجمالي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة ممن يزاولون أعمالاً خطيرة قد ارتفع بمقدار 6,5 ملايين طفل ليصبح 79 مليون طفل منذ عام 2016⁽⁷⁶⁾. ويواجه الأطفال غير المصحوبين

(71) معلومات مقدمة من منظمة Reprieve.

(72) انظر Marysia Zalewski and others, eds., *Sexual Violence Against Men in Global Politics*, 1st ed., (Routledge, 2018)؛ و Sarah K. Chynoweth, Julie Freccero and Heleen Touquet, "Sexual violence against men and boys in conflict and forced displacement: implications for the health sector", *Reproductive Health Matters*, vol. 25, No. 51 (2017).

(73) ILO, "World Day against Child Labour: protecting forcibly displaced and host community children", June 2020.

(74) المرجع نفسه.

(75) انظر UNHCR, *Stepping Up: Refugee Education in Crisis* (Geneva, 2019).

(76) انظر ILO and United Nations Children's Fund (UNICEF), *Child Labour: Global Estimates 2020, Trends and the Road Forward* (June 2021).

الذين لا يملكون وثائق هوية خطراً أكبر بالتعرض للاستغلال وإساءة المعاملة نتيجةً للثغرات القائمة في مجال الحماية والنقص الكبير في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية⁽⁷⁷⁾.

48- وأدت النزاعات والأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى زيادة عمل الأطفال، بما يشمل أسوأ أشكاله، في جميع أنحاء المنطقة وحتى قبل انتشار الجائحة⁽⁷⁸⁾. ففي لبنان، يعمل 75 في المائة من الأطفال اللاجئين السوريين في سهل البقاع في مجال الزراعة. وهم أكثر عرضة لعمل الأطفال بسبب القيود القانونية المفروضة على حصول اللاجئين السوريين البالغين على عمل، نظراً لكون الكثيرين من هؤلاء اللاجئين البالغين في وضع غير نظامي. ومن أجل مزاوله العمل بشكل قانوني في لبنان، يتعين على اللاجئين البالغين تسجيل أنفسهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو الحصول على كفيل محلي، ودفع ثمن تصريح للعمل. ولا يُطلب من الأطفال أوراق في هذا الصدد، وبالتالي من الأرجح أن يجري توظيفهم⁽⁷⁹⁾. وفي العراق، يعمل حوالي 7 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة في عمل الأطفال، بما في ذلك العمل الخطير والاستغلالي⁽⁸⁰⁾.

49- بل إن هذه المخاطر أكبر بالنسبة لعددي الجنسية من الأطفال، والأطفال المشردين الذين قد لا يحصلون على وثائق تسجيل ولادتهم. وعدم توافر وثائق الهوية يجعل من غير الممكن تأكيد سن المعني رسمياً، لغرض الزواج على سبيل المثال. وهذا يعني أنه سيكون من الأصعب تحديد ومنع عمل الأطفال وزواج الأطفال والممارسات المماثلة في هذه الحال. وعلاوة على ذلك، تظل إمكانية لجوء هؤلاء الأطفال إلى القضاء محدودة بوجه خاص⁽⁸¹⁾.

باء - زواج الأطفال

50- يصل زواج الأطفال إلى حد الاسترقاق حينما تكون السيطرة القائمة معادلة للتمكك⁽⁸²⁾. وعادةً، يتفاقم هذا الوضع نتيجةً لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن التشرد، ولا سيما في سياق حالات الطوارئ⁽⁸³⁾، من قبيل النزاعات المسلحة والكوارث. وبالنسبة لبعض الأسر السورية المشردة في مصر، على سبيل المثال، أدت التحديات ذات الصلة بالتشرد، مثل انقطاع الفتيات عن التعليم، والثغرات القائمة في مجال الحماية، وعدم اليقين المتعلق بسبل العيش، إلى زيادة تعرض الفتيات لزواج الأطفال⁽⁸⁴⁾.

(77) معلومات مقدمة من مكتب أمين المظالم في الأرجنتين؛ و Sofia Kouvelaki, "Urgent child protection gap for و unaccompanied minors", ekathimerini.com, 18 September 2019.

(78) ILO, "Conflict and mass displacement increase child labour", March 2019.

(79) Ethel Bonet, "With poverty rates on the rise, eradicating child labour in Lebanon is proving ever more complicated", Equal Times, 29 March 2021.

(80) ILO, "ILO and RDPP launch a partnership to combat worst forms of child labour in Iraq", August 2020.

(81) معلومات مقدمة من مكتب أمين المظالم في الأرجنتين.

(82) A/74/179، الفقرة 12.

(83) Sarah Neal, Nicole Stone and Roger Ingham, "The impact of armed conflict on adolescent transitions: a systematic review of quantitative research on age of sexual debut, first marriage and first birth in young women under the age of 20 years", *BMC Public Health* (March 2016).

(84) Shatha Elnakib and others, "Drivers and consequences of child marriage in a context of protracted displacement: a qualitative study among Syrian refugees in Egypt", *BMC Public Health* (April 2021).

ولوحظ اتجاه مماثل لدى جماعات الروهينغيا المشردة⁽⁸⁵⁾. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة حالات زواج الفتيات المشردات في بعض مناطق العالم⁽⁸⁶⁾، بما في ذلك في آسيا وأفريقيا. وينظر كثير من الآباء إلى زواج الأطفال على أنه وسيلة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية وكفالة سلامة الفتيات وأمنهن⁽⁸⁷⁾.

جيم - التجنيد القسري

51- لا يزال التجنيد القسري للأطفال المشردين في صفوف الجماعات الإجرامية، بما في ذلك الجماعات المسلحة والإرهابية، يشكل مصدر قلق بالغ. ففي أفريقيا، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، ومالي، وموزامبيق⁽⁸⁸⁾، ونيجيريا، يجري تجنيد الكثيرين من الأطفال، بمن فيهم الأطفال المشردون، وإجبارهم على الانضمام إلى صفوف الجماعات المسلحة⁽⁸⁹⁾. كما ثبت تجنيد المراهقين في صفوف جماعات أو عصابات إجرامية في إكوادور وبيرو وكولومبيا⁽⁹⁰⁾. ونتيجةً للحماية المحدودة القائمة في مستوطنات اللاجئين ومخيماتهم، والفقر⁽⁹¹⁾ وانعدام الأمن، وعدم الحصول على التعليم والتدريب، وغير ذلك من التحديات، يصبح الأطفال المشردون في هذه الأماكن عرضة بشكل خاص للتجنيد القسري.

ثامناً - الممارسات الجيدة

52- يؤدّ المقرّر الخاص أن يعترف بأن الدول، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة، ما فتئت تؤدي دوراً هاماً في منع تعرض المشردين لأشكال الرق المعاصرة. ويُبرز هذا التقرير بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة.

53- إذ يتيح عدد من الدول للمشردين إمكانية الحصول على عمل بشكل قانوني ورسمي⁽⁹²⁾. فعلى سبيل المثال، يُسمح للاجئين في العديد من دول أمريكا اللاتينية بالعمل بصورة قانونية⁽⁹³⁾. وفي آسيا، يمنح برنامج إعادة التوطين المؤقت في ماليزيا اللاجئين السوريين فرصة الحصول على عمل، بما في ذلك الوظائف المتاحة في القطاع الرسمي (في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والهندسة، والطب، والهندسة المعمارية على سبيل المثال)⁽⁹⁴⁾. كما تُتاح للاجئين ولعديمي الجنسية في الفلبين إمكانية الكاملة للعمل

A.J. Melnikas and others, "Child marriage practices among the Rohingya in Bangladesh", *Conflict and Health* (May 2020) (85)

اليونيسيف، "10 ملايين فتاة إضافية معرضات لخطر زواج الأطفال من جراء جائحة كوفيد-19"، 7 آذار/مارس 2021. (86)

Plan International, Inc., *African Girls in the COVID-19 Pandemic* (August 2020), p. 4 (87)

معلومات مقدمة من موزامبيق. (88)

انظر A/74/845-S/2020/525 (89)

CARE International, "An unequal emergency" (90)

Victor H. Mlambo, Siphesihle Mpanza and Daniel N. Mlambo, "Armed conflict and the increasing use of child soldiers in the Central African Republic, Democratic Republic of the Congo, and South Sudan: implications for regional security", *Journal of Public Affairs* (January 2019) (91)

معلومات مقدمة من أذربيجان والعراق، ومكتب أمين المظالم في الأرجنتين؛ و "Refugee work rights and Asylum Access", pp. 17 and 21 report" (92)

Luisa Feline Freier and Jean-Pierre Gauci, "Refugee rights across regions: a comparative overview of legislative good practices in Latin America and the EU", *Refugee Survey Quarterly*, vol. 39, No. 3 (September 2020) (93)

Atika Shafinaz and others, "An analysis of Syrian Migrants' Temporary Relocation Programme in Malaysia" *Social Sciences Studies Journal* (2021), p. 1461 (94)

دون الحاجة إلى تصاريح⁽⁹⁵⁾. وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تُتاح للمستفيدين من الحماية الدولية، مثل اللاجئين وعديمي الجنسية، إمكانية دخول سوق العمل بموجب التوجيه EU/95/2011 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي (المادة 26). وفي أذربيجان، توجد برامج دعم وأشكال حماية أخرى لتعزيز توظيف المرشدين داخلياً⁽⁹⁶⁾.

54- وقد عززت دول أخرى فرص العمل المتاحة للمرشدين بالاشتراك مع شركاء من غير الدول. فأتخذت حكومة السويد، بالتعاون مع نقابات العمال ورابطات أرباب العمل، مبادرة من مبادرات المسار السريع يجري في إطارها إدماج اللاجئين ذوي المؤهلات والخبرات في سوق العمل، في مهين مثل الطب، والرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم⁽⁹⁷⁾. وتتعاون مفوضية شؤون اللاجئين واللجنة المعنية باللاجئين في المكسيك على إعادة توطين 10 000 لاجئ وملتمس لجوء ليتمكنوا من الحصول على عمل مستقر وعلى خدمات السكن والرعاية الصحية⁽⁹⁸⁾. وفي الشرق الأوسط، عززت حكومة الأردن السبل المعيشية وفرص الاعتماد على الذات للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء نتيجة لاتفاق الأردن لعام 2016⁽⁹⁹⁾. وأتاحت منظمة العمل الدولية في بيروت فرص عمل قصيرة الأمد للاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين بهدف إزالة الألقاض في أعقاب انفجار شهر آب/أغسطس 2020⁽¹⁰⁰⁾.

55- ويلاحظ المقرر الخاص أيضاً أن فرص العمل قد اتسعت لتشمل المرشدين في سياق جائحة كوفيد-19. ففي أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، وبيرو، وشيلي، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك)، وأوروبا (إسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا)، وكندا والولايات المتحدة، يُسمح للاجئين ذوي المؤهلات الطبية بالانضمام إلى الموظفين الطبيين في الدول المضيفة لمكافحة الجائحة⁽¹⁰¹⁾. ويقوم اللاجئون في بعض الدول الأفريقية (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، والكاميرون، وكينيا، ومصر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر)، بما في ذلك المقيمون في مخيمات تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بصنع كمامات طبية⁽¹⁰²⁾.

(95) Department of Labor and Employment Order No. 186-2017.

(96) معلومات مقدمة من أذربيجان.

(97) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and UNHCR, *Engagement with Employers in the Hiring of Refugees* (2018), p. 15

(98) UNHCR, "Jobs and livelihoods", 17 December 2020. متاح على

<https://globalcompactrefugees.org/article/jobs-and-livelihoods-grf-anniversary>

(99) Cindy Huang and Kate Gough, "Three years on, where do we stand?", Center for Global Development, 11 March 2019.

(100) ILO, *Employment and Decent Work in Refugee and Other Forced Displacement Contexts* انظر (Geneva 2020).

(101) UNHCR, "Livelihoods and economic inclusion – COVID-19: emerging good practices", 2020, p. 2

انظر أيضاً Helen Dempster and others, "Locked down and left behind: the impact of COVID-19 on refugees' economic inclusion", Policy Paper 178 (Center for Global Development, Refugees International and International Rescue Committee, July 2020), p. 27

(102) UNHCR, "Livelihoods and economic inclusion", p. 4

56- ومن المشجع أيضاً أن يجري، في دول مختلفة⁽¹⁰³⁾، تطبيق قوانين وأنظمة العمل والحماية الاجتماعية على المشردين، وهو ما يعزز ظروف العمل العادلة والمرضية. ففي اليابان، يُحظر على أصحاب العمل إنهاء تشغيل أي عاملين من جانب واحد، بمن فيهم اللاجئون⁽¹⁰⁴⁾. ويتمتع المؤهلون للحصول على تراخيص إقامة أو تصاريح عمل في ماليزيا بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الماليزيون، مثل الإجازة السنوية والإجازات المرضية المدفوعة الأجر⁽¹⁰⁵⁾. وتلقى اللاجئون السوريون في تركيا مساعدة نقدية في سياق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي لحالات الطوارئ⁽¹⁰⁶⁾، كما أن المشردين في أوغندا يحصلون على كامل الخدمات الاجتماعية والصحية⁽¹⁰⁷⁾. ويُعترف بحقوق النقابات العمالية في بعض الدول، مثل جمهورية كوريا والمكسيك⁽¹⁰⁸⁾.

57- وثمة أمثلة على الممارسات الجيدة في المخيمات. ففي بعض المخيمات في إثيوبيا والأردن، عرضت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والوكالات الحكومية فرص عمل على اللاجئين، كما عززت كيانات أخرى الفرص المدرة للدخل في مجالات الزراعة، وتربية الماشية، وتجارة التجزئة⁽¹⁰⁹⁾. ونفذت مبادرات مماثلة في دول مثل أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وكينيا⁽¹¹⁰⁾.

58- وعلاوة على ذلك، يقم التعليم والتدريب المهني للمشردين في عدد من الدول⁽¹¹¹⁾. وتُعفي أذربيجان المشردين داخلياً من دفع رسوم لقاء التعليم والتدريب⁽¹¹²⁾، وتدعم ألمانيا برنامجاً للتمهنة الصناعية موجهاً إلى ملتمسي اللجوء والأشخاص الذين رُفضت طلبات لجوئهم ولكنهم غير قادرين على العودة إلى ديارهم لأسباب مختلفة⁽¹¹³⁾. وتقدم هذه الخدمات، في أحيان كثيرة، كيانات غير حكومية مثل منظمات المجتمع المدني في إندونيسيا، وتايلند، وماليزيا، والهند، واليابان، في جملة بلدان آسيوية⁽¹¹⁴⁾. ويتم أيضاً تيسير التعليم والتدريب المهني في مخيمات المشردين في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وكينيا، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومفوضية شؤون اللاجئين وكيانات أخرى⁽¹¹⁵⁾.

(103) تقارير مقدمة من أذربيجان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، وشيلي، والعراق، ومالطة، والمكسيك، ومكتب أمين المظالم في الأرجنتين، ومنظمة Different and Equal، و Observa La Trata، و Vatra، و Psychosocial Centre، و Rajiv Gandhi School of Social Sciences and Interdisciplinary Studies، و (National University of Law).

(104) ينطبق قانون معايير العمل لعام 1947 بالتساوي على اللاجئين.

(105) قانون العمل لعام 1955.

(106) Leghtas، "Insecure future"، p. 14.

(107) UNHCR and Unlocking Public and Private Finance for the Poor، *Financial Inclusion of Forcibly Displaced Persons and Host Communities* (2018)، p. 35.

(108) معلومات مقدمة من المكسيك؛ و Asylum Access، "Refugee work rights report"، p. 31.

(109) Alexander Betts and others، *Refugee Economies in Dollo Ado: Development Opportunities in a Border Region of Ethiopia* (Refugee Studies Centre، University of Oxford، 2019)، pp. 9–11.

(110) UNHCR and Unlocking Public and Private Finance for the Poor، *Financial Inclusion*، pp. 30–38.

(111) معلومات مقدمة من أذربيجان والمكسيك؛ و European Migration Network، "Stateless in the European Union"، 2020، p. 10.

(112) معلومات مقدمة من أذربيجان.

(113) OECD and UNHCR، *Engagement with Employers*، p. 11.

(114) Asylum Access، "Refugee work rights report"، pp. 17، 20، 23، 26 and 34.

(115) انظر UNHCR and Unlocking Public and Private Finance for the Poor، *Financial Inclusion*.

59- وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت بعض الدول تدابير فعالة لكفالة إمكانية لجوء المشردين الذين تعرضوا لأشكال الرق المعاصرة إلى القضاء⁽¹¹⁶⁾. وأنشأت سري لانكا، وكندا، ومالطة آليات لدعم إمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك خطوط الاتصال الهاتفي للمساعدة⁽¹¹⁷⁾. وتفيد التقارير بأن مفتشيات العمل وغيرها من الهيئات، مثل مكاتب أمناء المظالم في بعض الدول، تؤدي دوراً هاماً في تحديد أشكال الرق المعاصرة التي تمسّ المشردين والتحقيق فيها والتصدي لها. ففي أستراليا مثلاً، يتولى أمين المظالم المعني بالعمل المنصف آلية لتحديد الاستغلال والتصدي له وتعزيز الامتثال لحقوق العمال، ولا سيما فيما يتعلق بالمهاجرين وغيرهم من العمال الضعفاء⁽¹¹⁸⁾. وفي ناميبيا، أنشئت آلية بديلة لتسوية المنازعات من أجل التعجيل بكفالة الانتصاف في الحالات التي تنطوي على انتهاكات لحقوق العمل⁽¹¹⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت قنوات إبلاغ لكي يستخدمها المشردون دون الإفصاح عن هويتهم في شيلي، وذلك للتخفيف من خطر الأعمال الانتقامية⁽¹²⁰⁾. وفي سياقات أخرى، يجري الترويج على نطاق واسع لأنشطة التوعية التي تستهدف المشردين والكيانات التي تدعمهم في دول مثل السلفادور، وسلوفينيا، ومالطة، وموزامبيق⁽¹²¹⁾.

تاسعاً - التحديات المستمرة

60- رغم الأمثلة المشار إليها بشأن الممارسات الجيدة، لا تزال ثمة تحديات مستمرة يجب التصدي لها للحيلولة دون تعرض المشردين لأشكال الرق المعاصرة. فعلى سبيل المثال، يظل دخول المشردين إلى سوق العمل بطريقة فعالة يطرح مسألة تثير قلقاً كبيراً. فمن بين الدول الأطراف البالغ عددها 146 دولة في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، قدم ما يقرب من نصفها إعلانات أو تحفظات، كثيراً ما تكون شاملة، بشأن الأحكام المتعلقة بالحصول على عمل⁽¹²²⁾، مما يمنحها سلطة تقديرية لمنح/عدم منح اللاجئين الحقوق والاستحقاقات المطابقة لحقوق واستحقاقات مواطنيها، أو ما يشابهها.

61- وهناك ما مجموعه 47 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأطراف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء ثغرات في الحماية. فعلى سبيل المثال، لا يُتاح في الدول غير الأطراف في الاتفاقية، بما في ذلك إندونيسيا، وبنغلاديش، وتايلاند، حق رسمي في العمل للاجئين وملتمسي اللجوء⁽¹²³⁾. وفي هذه الدول وغيرها من الدول غير الأطراف في الاتفاقية، يعتمد المشردون اعتماداً كبيراً على المساعدة الإنسانية التي يقدمها المجتمع المدني والمنظمات الأخرى، والتي كثيراً ما تكون غير كافية. وهذا ما يزيد من خطر استغلالهم وإساءة معاملتهم.

62- وحتى في الحالات التي يُعترف فيها بالأفراد المشردين كلاجئين، فإن العقوبات العملية مثل اشتراط الحصول على تصاريح عمل أو تراخيص إقامة، وتكاليف الحصول عليها، والصعوبات القائمة

(116) تقارير مقدمة من شيلي، والمكسيك، وناميبيا.

(117) معلومات مقدمة من سري لانكا، ومالطة، ومبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان.

(118) معلومات مقدمة من مبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان.

(119) معلومات مقدمة من ناميبيا.

(120) معلومات مقدمة من شيلي.

(121) معلومات مقدمة من السلفادور، وسلوفينيا، ومالطة، وموزامبيق.

(122) انظر https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsII.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=V-2&chapter=5&Temp.=mtmsg2&clang=_en

(123) Asylum Access, "Refugee work rights report", pp. 14, 18 and 34

لفتح حسابات مصرفية⁽¹²⁴⁾، تحول دون نفاذهم إلى الاقتصاد النظامي. وأفادت تقارير أيضاً بأن اللاجئين المعترف بهم يُمنعون من العمل في بعض الدول⁽¹²⁵⁾، وأن تصاريح العمل أو تراخيص الإقامة لا تسمح لهم دائماً بإضفاء الطابع الرسمي على عملهم⁽¹²⁶⁾.

63- كما يلاحظ المقرر الخاص أن الحصول على عمل يشكل تحدياً أكبر بالنسبة للأشخاص غير المعترف بهم كلاجئين. وفي الاتحاد الأوروبي، يجب أن يُتاح الدخول إلى سوق العمل لملتزمسي اللجوء في موعد أقصاه تسعة أشهر بعد تقديم الطلب⁽¹²⁷⁾، رغم أن بعض الدول يسمح بالعمل في وقت أبكر⁽¹²⁸⁾. وفي بعض الدول الأخرى، مثل أيرلندا، وتركيا، وليتوانيا، يُحظر على ملتزمسي اللجوء دخول سوق العمل طوال فترة عملية تحديد وضع اللاجئ⁽¹²⁹⁾. وكثيراً ما يظل المشردون غير المسجلين وملتزمسو اللجوء الذين رُفضت طلبات لجوئهم دون أي إمكانية لدخول سوق العمل. كما أن عدم الحصول على التعليم وعدم اكتساب المهارات والخبرات يقلل من الفرص المتاحة لهم للعمل في الاقتصاد النظامي؛ حتى أن الأشخاص الذين لديهم مؤهلات كافية والذين عملوا في القطاع النظامي سابقاً لا يجدون أنواعاً مماثلة من العمل في الدول المضيفة⁽¹³⁰⁾.

64- وبالإضافة إلى ذلك، تحدّ بعض الدول من فرص العمل المتاحة لملتزمسي اللجوء لكي تقتصر على قطاعات معينة، مثل الزراعة، والتنظيف، وإدارة النفايات، والضيافة، ومصائد الأسماك، وغسل السيارات⁽¹³¹⁾. والكثير منها قائم في الاقتصاد غير النظامي، حيث يرجّح أن يحدث الاستغلال. وهذه الشواغل مطروحة أيضاً فيما يتعلق بعديمي الجنسية⁽¹³²⁾ والمشردين داخلياً.

65- وكل هذه العوامل تُرغم المشردين حتماً على قبول الأعمال الاستغلالية التي تُعتبر من أشكال الرق المعاصرة، مثلما تبين في دول كالأردن، وإندونيسيا، وبنغلاديش، ولبنان، والهند⁽¹³³⁾.

(124) International Rescue Committee, “A decade in search of work”, 2020, p. 14. ILO, Employment and Decent Work, p. 34.

(125) Asylum Access, “Refugee work rights report”, p. 3.

(126) Dempster and others, “Locked down and left behind”, p. 9.

(127) التوجيه 2013/33/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، 26 حزيران/يونيه 2013.

(128) تشمل إسبانيا، وإستونيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وفرنسا، وفرنسا، وقبرص، ولاتفيا، ولكسمبرغ، والنمسا، وهولندا. انظر European Migration Network, ad hoc query on the right to work for asylum seekers (2019). متاح على https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/default/files/20195_uk_right_to_work_for_asylum_seekers.pdf.

(129) Sonja Fransen and Kim Caarls, “Allowing refugees to work or not?”, in *The Routledge Handbook of the Policies of Migration in Europe*, Agnieszka Weinar, Saskia Bonjour and Lyubov Zhyznomirska, eds. (London, Routledge, 2018).

(130) Turkish Red Crescent and World; Dempster and others, “Locked down and left behind”, p. 27. Food Programme, *Refugees in Turkey: Livelihood Survey Findings* (2019), p. 28.

(131) تشمل الأردن، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وقبرص، ولبنان، والمملكة المتحدة Doras, *Getting Right to Work: Access to Employment and Decent Work for International Protection Applicants in Ireland* (2021), p. 12; Dempster and others, “Locked down and left behind”, p. 9; European Migration Network, ad hoc query on the right to work for asylum seekers (2019); and International Rescue Committee, “A decade in search of work”, pp. 13 and 17.

(132) Katalin Berényi, “Work to belong: a new approach is needed to resolve the employment challenges faced by stateless persons in the EU”, European Network on Statelessness, 18 October 2018.

(133) Asylum Access, و International Rescue Committee, “A decade in search of work”, pp. 9 and 16. “Refugee work rights report”, pp. 17 and 19.

66- ويشير التحليل الوارد أعلاه إلى أن مجرد إنفاذ قوانين وأنظمة العمل والحماية الاجتماعية غير كاف. إذ يشير استمرار وجود ظروف عمل تعسفية، من قبيل الأجور المتدنية أو المعدومة⁽¹³⁴⁾، بالنسبة للمشردين⁽¹³⁵⁾، إلى أن أصحاب العمل والسلطات العامة لا ينفذون القوانين القائمة تنفيذاً فعالاً في حالات كثيرة. وتشكل القيود المفروضة على ممارسة حقوق النقابات فيما يتعلق بالمشردين أحد الشواغل المتبقية الأخرى⁽¹³⁶⁾. وتظل جميع هذه العوامل تؤثر سلباً على تمتع المشردين بظروف عمل عادلة ومرضية.

67- ولا بد من بذل المزيد من الجهود لزيادة الأمن والفرص الإيجابية في المخيمات والمستوطنات منعاً لأشكال الرق المعاصرة. ولا يزال الكثيرون من المشردين يواجهون قيوداً على حريتهم في التنقل⁽¹³⁷⁾. ومن ثم، فإن الحصول على الخدمات والمساعدة يرتبط بمكان إقامة معين⁽¹³⁸⁾، مما يجعل من الصعب عليهم إيجاد عمل. وتزداد الحالة سوءاً عندما تكون المخيمات والمستوطنات بعيدة عن الأسواق والخدمات، حيث يظل المشردون يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء⁽¹³⁹⁾. وهذا ما يخلق دوامة ويزيد من تعرضهم للاستغلال وإساءة المعاملة.

68- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الحواجز الهيكلية التي يواجهها المشردون بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على سبل الانتصاف مماثلة للحواجز التي يواجهونها في اللجوء إلى القضاء في حالات انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وكثيراً ما تؤدي النزاعات المسلحة، وأعمال العنف، وضعف المؤسسات والهيكل الأساسية، إلى انهيار سيادة القانون وفرص اللجوء إلى القضاء والحصول على سبل الانتصاف. وفي حالات أخرى، قد يظل نظام العدالة الذي يعمل جيداً بالنسبة للآخرين في غير متناول المشردين ومجتمعات المشردين نتيجةً للتمييز والتهميش والفقر. كما أن العوامل المترابطة مثل الإفلات من العقاب، والحواجز اللغوية، والوضع غير النظامي من حيث الهجرة، وعدم الوعي بالحقوق، كلها تزيد من عرقلة اللجوء إلى القضاء والحصول على سبل الانتصاف.

عاشراً - الاستنتاجات

69- لا يشكل المشردون مجموعة متجانسة. ويبقى البعض منهم داخل بلدانهم بينما يفر البعض الآخر من بلدانهم عن طريق الحدود الدولية. وبعضهم عديمو الجنسية. ويتشرد الناس لأسباب كثيرة متنوعة، ولكنهم يعانون جميعاً، بوجه عام، من فقدان سبل العيش. وتختلف حالات ضعفهم وتعرضهم لأشكال الرق المعاصرة تبعاً لسنتهم وجنسهم وأصلهم الإثني ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي ووضعهم من حيث الهجرة والسياق المحلي. كما أن المظاهر المحددة لأشكال الرق المعاصرة قد تختلف، إذ قد يتعرض المشردون للعمل القسري والسخرة، والاسترقاق، والزواج القسري، وعمل الأطفال بما في ذلك بأسوأ أشكاله، وغير ذلك من الممارسات الشبيهة بالرق، قبل التشرد وأثناءه وبعده. وتشكل الممارسات الشبيهة بالرق جزءاً من الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي يعاني منها المشردون، وهي لا تحدث بمعزل عن غيرها.

(134) معلومات مقدمة من Arise Foundation ومبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان.

(135) معلومات مقدمة من اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان.

(136) Seyhan Erdoğan, "Syrian refugees in Turkey and trade union responses", *Globalizations*, vol. 15, No. 6 (2018); and Mark Bergfeld, "German trade union approaches to migration and migrant workers from past to present", *International Union Rights*, vol. 28, No. 1 (2021).

(137) International Rescue Committee, "A و Dempster and others, "Locked down and left behind", p. 9. Asylum Access, "Refugee work rights report", p. 8 و "decade in search of work", p. 13.

(138) هذه هي الحال، على سبيل المثال، في المملكة المتحدة.

(139) Betts and others, *Refugee Economies in Dollo Ado*.

70- ومما يشجع المقرر الخاص وجود عدد من الممارسات الجيدة لمنع وقوع المشردين ضحايا لأشكال الرق المعاصرة، ولكن الحاجة تدعو إلى تكثيف الجهود في هذا الصدد، ولا سيما في حالات الطوارئ. ولم تعالج الثغرات التي لا تزال قائمة في مجال الحماية، وهي ثغرات متروكة من الدول، إلا معالجة جزئية من جانب المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية. ويُعزى ذلك، في جملة عوامل، إلى أن أشكال الرق المعاصرة لا تزال من المواضيع المحجوبة ضمن الاستجابات الإنسانية والإنمائية. وتتطلب هذه المسألة تكريس اهتمام خاص بها وتحسين فهم الصلة القائمة بين التشرد وأشكال الرق المعاصرة.

71- وتؤدي الاستجابات الناقصة لمسألة التشرد، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل والحق في العمل، إلى مزيد من التهميش وعدم تمكين المعنيين من اتخاذ قرارات حرة مستقلة بينما يجدون أنفسهم في حالة ضعف أصلاً. ولذا يجب كفالة حماية المشردين وإدماجهم وتمكينهم؛ إذ من شأن ذلك أن يساعد على تقليل حالات ضعفهم أمام أشكال الرق المعاصرة أو اعتمادهم على المعونة، وأن يعزز اعتمادهم على الذات وينهض بكرامتهم.

72- ويمثل ضمان الحلول الدائمة من خلال تأمين سبل العيش أمراً أساسياً لتفادي الشواغل المتعلقة بالحماية، والاستجابة لها، بما في ذلك أشكال الرق المعاصرة. وهذا يصب في مصلحة الدول لأن إبقاء المشردين في حالة من عدم التيقن لسنوات، أو حتى عقود، ينطوي على مخاطر لا بالنسبة للأشخاص المتأثرين فحسب، إنما أيضاً بالنسبة لاستقرار الدول والمجتمعات المحلية المضيفة.

73- ولا بد من إحداث تحول في مفهوم الدول والجهات الفاعلة الأخرى في هذا الصدد كي لا ينظر إلى المشردين باعتبارهم عبئاً، في المقام الأول، بل باعتبارهم أصحاب حقوق يتمتعون بإمكانات. إذ يمكنهم أن يسهموا بفعالية في اقتصاد المجتمع المضيف، ويجب ألا يواجهوا تمييزاً في الكيفية التي تتم بها معاملتهم. كما يتعين تعزيز فرص حصولهم على العمل والحماية الاجتماعية لمنع حالات الرق المعاصرة.

حادي عشر - التوصيات

74- ينبغي للدول القيام بما يلي:

(أ) سحب التحفظات على الأحكام المتعلقة بالعمل الواردة في كل من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية. وينبغي للدول التي ليست أطرافاً بعد في هذين الصكين أن تصدق عليهما وتنفذهما مع غيرهما من الصكوك ذات الصلة، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، بغية تعزيز أشكال الحماية العمالية والاجتماعية للمشردين ومنع تعرضهم لأشكال الرق المعاصرة؛

(ب) ضمان فعالية أكبر في تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان الواردة في المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي فيما يتعلق بحظر الرق، ولا سيما المبدأ 11(2)(ب)؛

(ج) تعزيز الجهود الرامية إلى إتاحة حلول دائمة للمشردين. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تكفل تمكن المشردين من الإسهام في الاقتصادات المحلية والوطنية عن طريق حماية هذه الفئة بمقتضى قوانين العمل المحلية وتيسير الحصول على عمل لائق، ولا سيما في الاقتصاد النظامي، دونما تمييز. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تيسر حصول المشردين على التعليم والتدريب اللغوي وتنمية المهارات، علاوة على قبول اعتماد المهارات والمؤهلات المكتسبة سابقاً. وينبغي للدول أيضاً أن تكفل سلامة وأمن المشردين، فضلاً عن المستوى المعيشي اللائق؛

(د) تقليل تعرض المشردين لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أشكال الرق المعاصرة، وذلك بتيسير حصولهم على وثائق الأحوال المدنية ووثائق الهوية في الدول والمجتمعات المحلية المضيفة، دونما تمييز؛

(هـ) كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على سبل الانتصاف للمشردين الذين تعرضوا لأشكال الرق المعاصرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تنشئ نظاماً لتقديم الشكاوى وإحالتها بطريقة سرية وميسرة وملائمة للأطفال ومراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل التصدي لجميع أشكال العنف وإساءة المعاملة والاستغلال، وكفالة أن يكون هؤلاء الأشخاص، وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، على علم كاف بهذه الآليات. وينبغي منح جميع الضحايا تراخيص إقامة مؤقتة وتصاريح عمل ريثما يتم النظر في حالاتهم؛

(و) تعزيز تفتيش العمل في القطاع غير النظامي، حيث يعمل معظم المشردين، بهدف تحديد ممارسات استغلال العمالة في الوقت المناسب ومحاسبة مرتكبيها، بما في ذلك الشركات الخاصة، وكفالة حماية العمال عن طريق تجنب تجريمهم؛

(ز) كفالة مشاركة المشردين بفعالية في القرارات التي تمسهم، بما في ذلك مسألة الحصول على التعليم والتدريب والعمل اللائق؛

(ح) كفالة حماية الأطفال المشردين وتوفير فرص متكافئة في الحصول على التعليم المجاني، بصرف النظر عن الوضع من حيث الهجرة. وينبغي للتدخلات الرامية إلى التصدي لزواج الأطفال والزواج القسري أن تعالج القوالب النمطية الجنسانية والممارسات الاجتماعية الضارة؛

(ط) زيادة الموارد المخصصة لبرامج المنظمات الإنسانية والإنمائية التي تؤدي دوراً هاماً في حماية المشردين ومساعدتهم، وتعزيز هذه البرامج؛

(ي) ضمان الحقوق النقابية لجميع المشردين، بما في ذلك المشردون ذوو الأوضاع غير النظامية من حيث الهجرة. وينبغي للدول أيضاً أن تقدم معلومات ذات صلة بهذا الموضوع إلى هؤلاء الأشخاص حتى يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق؛

(ك) مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 8-7 التي تتطلب من الدول إنهاء الرق والاتجار بالأشخاص وعمل الأطفال، وعدم ترك أحد خلف الركب.

75- وينبغي لقطاع الأعمال القيام بما يلي:

(أ) توفير فرص عمل دونما تمييز، مع مراعاة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وينبغي لهذا القطاع، على وجه الخصوص، تيسير حصول المشردين على عمل في القطاع النظامي عن طريق الاعتراف بمؤهلاتهم وخبراتهم ذات الصلة؛

(ب) معاملة المشردين على قدم المساواة مع العمال الآخرين فيما يتعلق بشروط العمل العادلة والمرضية، بما في ذلك الأجور المنصفة، وساعات العمل المعقولة، والإجازات والعطل المدفوعة الأجر، والحقوق النقابية.

76- وينبغي لمنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وأعضاء الأوساط الأكاديمية القيام بما يلي:

- (أ) إجراء مزيد من البحوث بشأن انتشار أشكال الرق المعاصرة بين المشردين، بما في ذلك جمع البيانات، سعياً إلى تعميق فهمها، بغية تحسين الاسترشاد بها في الاستجابات القانونية والسياساتية؛
- (ب) تعزيز التواصل والتعاون فيما بين المنظمات العاملة مع المشردين والنقابات العمالية، إضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى المعنية برصد معايير العمل والمفاوضة، لكفالة تمثيل شواغل المشردين في مجال حقوق الإنسان تمثيلاً كافياً؛
- (ج) اعتماد آليات الرصد أو تعزيز الآليات القائمة في بيئات التشرد لكفالة حماية المشردين من أشكال الرق المعاصرة؛
- (د) زيادة الوعي بين المشردين والمجتمعات المحلية المضيفة بحقوق الإنسان للمشردين وآليات الإبلاغ القائمة في حالات الاستغلال وإساءة المعاملة. وينبغي لهذه الجهات أيضاً توفير المعلومات في المواقع الحدودية، ومراكز احتجاز المهاجرين، ومراكز التوظيف، والأماكن الأخرى التي يتردد عليها المشردون.

77- ومن أجل منع أشكال الرق المعاصرة والتصدي لها بفعالية أكبر في ضوء ما تخلّفه من آثار على المشردين، يتعين على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإنمائي تحسين فهمها للصلة القائمة بين التشرد وأشكال الرق المعاصرة، بغية الاعتراف صراحةً بأشكال الرق المعاصرة باعتبارها شاغلاً من شواغل الحماية، وتعديل الاستجابات القصيرة والطويلة الأمد وفقاً لذلك عن طريق التعاون الوثيق.